

قضية



على الرغم من محاولات آل سعود الإحياء بان التغييرات الوزارية التي شهدتها السعودية الأسبوع الماضي هي لصالح المواطن السعودي والمصلحة العامة، إلا ان الواقع لا يشي بذلك أبداً. بل على العكس. فإن التغيير الحاصل لا يعدو كونه «عملية تجميلية» لجسم «مترهل». كما هو معروف، فإن أي شخص يعين لوظيفة عليا في السعودية يكون قد قدم فرض الطاعة لآل سعود سلفاً. وأي محاولة منه للتمايز عن موقف العائلة الحاكمة ستضمه خارج الجثة الوزارية فوراً. وفي الوقت عينه، فإن الحكومة الجديدة بتشكيلتها الحالية، أقل تمثيلاً على مستوى المناطق، والقبائل، والطوائف، وقد تؤسس لازمة في المستقبل، لان المعايير المعتمدة في تعيين الوزراء تقلصت إلى مجرد الولاء للعائلة المالكة دون رعاية للحسابات الأخرى

حكومة «الولاء والبراء» في السعودية

فؤاد إبراهيم

لن يتردد أي كاتب سعودي مقرب من السلطة في إضفاء أهمية «استثنائية» على التعديل الوزاري الأخير في السعودية. الطريف أن ما صورّه موقع قناة «العربية» على أنه سبق صحافي حين بادر كاتب سعودي إلى تقديم تحليل بعد مرور 24 ساعة فقط على الإعلان عن التعديل الوزاري، يفشي «احتفالية» مفتعلة، فالقراءة التي تقدّم بها الكاتب خلصت إلى (أن التغيير الوزاري السعودي الكبير مبشر بالخير، وواعد بالأمل) على حد قوله. السؤال: هل يمكن أن تخلص قراءة أي إعلامي سعودي مقرب من السلطة إلى غير ذلك؟

على أي حال، فإن البشارة التي ساقها الكاتب السعودي، مشاري الذابدي، لم تتل حظها من اهتمام الرأي العام المحلي. فالتعديل الوزاري لم يلفت انتباه مواطني السعودية، وبالرغم من تخصيص «هاشتاغ» على موقع «تويتر» للتعليق على الأوامر الملكية، فإنها لم تحصد نسبة لافتة من المغردين. عزوف الناس عن التفاعل مع التعديل الوزاري يعكس عدم ثقة في

الحكومة، فالناس يبحثون عن برامج تأتي بحلول لمشكلات الفقر والبطالة وأزمات السكن والصحة والخدمات العامة، وليس تغيير الوجوه. في الشكل، يجري التغيير الوزاري في السعودية كل أربع سنوات، منذ أن تقرّر العمل بالأنظمة الثلاثة التي أعلنها الملك فهد في آذار 1992، ومع ذلك فإن «التمديد» للوزراء كان هو السائد، ببساطة لأن الحكومة السعودية (وفي ضوء نزعة المحافظة لدى الطبقة الحاكمة) تميل إلى إبقاء الأشياء كما هي دون تغيير. في واقع الأمر، هي لا تريد أن يتعود الناس على التغيير، فينتقلوا إلى ما هو أفضل مما في أيديهم أو ما يقدمه لهم ولاة الأمر!

وقد جرت العادة في السعودية على أن يبقى الوزراء في مناصبهم ما بقوا على قيد الحياة، وحين تروج شائعات عن تغييرات وزارية «كبيرة» و«شيككة» فإنها في الغالب لا تقع، مع أن سقف توقعات الناس مرتفع إلى القدر الذي يجعل من التغيير حدثاً استثنائياً.

وبحسب التجارب السابقة، فإن التغيير الوزاري يكون غالباً محدوداً،

ويشمل وزيراً أو اثنين من الوزارات الخدمتية، أما الوزارات السيادية (الداخلية والدفاع وأضيف إليهما الحرس الوطني بعد تحويلها إلى وزارة في التعديل الوزاري سنة 2012) فهي حكر على الأمراء ضمن محاصصة دقيقة بين الجناحين الرئيسين (السديري وجناح الملك عبد الله)، إضافة إلى وزارة الخارجية التي بقيت في بيت آل فيصل منذ تأسيسها، إذ ورث وزير الخارجية الحالي سعود الفيصل الوزارة من أبيه الملك فيصل

لا ينظر إلى التغييرات الوزارية على أنها إصلاح سياسي

بعد مقتله سنة 1975، وعليه، فإن أي تغيير في الوزارات السيادية يتم عادة بصوت الوزير، والاستثناء الوحيد حصل بإعفاء الملك عبد الله أخيه الأمير أحمد بن عبد العزيز (المحسوب على الجناح السديري) من منصبه كوزير للداخلية في تشرين الثاني 2012 وتعيين محمد بن نايف مكانه، في قرار وصف حينذاك بأنه «ملتبس».

التعديل الوزاري الجديد يعدّ الأكبر، إذ شمل تسع وزارات غير سيادية (التجارة، الصحة، الشؤون الإسلامية، الإعلام، التعليم العالي، النقل، الزراعة، الاتصالات وتقنية المعلومات). وكان آخر تعديل وزاري قد جرى في كانون الأول 2011 وشمل وزارات (التجارة، الصناعة، الخدمة المدنية، الاقتصاد والتخطيط والحج)، فيما تمّ تحويل الحرس الوطني إلى وزارة، وتعيين نجل الملك متعب بن عبد الله وزيراً عليها.

أول ما يلفت في التعديل الوزاري إعفاء ثلاثة وزراء من مناصبهم «بناء على طلبهم» فيما يشبه إحالة على التقاعد، وعليه بات هؤلاء خارج معادلة السلطة وهم وزراء: الشؤون الإسلامية، التعليم العالي والنقل، وإعفاء وزير الشؤون الإسلامية خصوصية مثيرة، فالوزير المقال هو الشيخ صالح بن محمد آل الشيخ، من سلالة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مؤسس المذهب الرسمي للدولة السعودية. وينظر التيار الدبني الوهابي في المملكة إلى مثل هذا الإجراء على أنه «تحجيم» لآل الشيخ، بالرغم من أن آل سعود

أزاحوا في مرات سابقة آل الشيخ عن مواقع كان الاعتقاد السائد بأنها حكر عليهم، مثل: التعليم، منصب المفتي العام، وزارة الشؤون الإسلامية والعدل. ويأتي إعفاء آل الشيخ على خلفية انتقادات وجهت إليه بسبب عدم حزمه مع أئمة الجوامع وخطباء الجمعة والدعاة في مواجهة «داعش». وكان الملك عبد الله قد ونّخ المشايخ في لقاء معهم في نهاية تموز الماضي بأن فيهم «كسلاً وصمتاً».

نشير إلى أن رئاسة مجلس الشورى يتولاها عبد الله بن محمد آل الشيخ، وزير العدل السابق، وأصبح أيضاً عضواً في هيئة كبار العلماء، إلى جانب المفتي العام للمملكة عبد العزيز آل الشيخ. في حقيقة الأمر، إن صدمة التيار الديني الصحي على وجه الخصوص تعود إلى تعيين مدير جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض، سليمان أبو الخيل، وزيراً للشؤون الإسلامية، وهو مصنف على «الجامعية» نسبة إلى الشيخ محمد بن أمان الحامي، من أصول أفريقية، وبرز إبان أزمة الخليج الثانية وكان مناصراً لمواقف النظام السعودي ويدعو إلى لزوم طاعة ولي

تركيا

أردوغان يتخطى الدستور: رئيس للجمهورية وللوزراء في آن واحد!

إسطنبول - حسني محلي

فيما يطمح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إلى تعديل النظام في تركيا إلى رئاسي لتعزيز صلاحياته، بدأ يمارس تلك الصلاحيات عملياً، متخطياً الدستور التركي، إلى جانب استمراره باتخاذ القرارات التعسفية التي وصلت إلى قطاع الإعلام بعدما مرّت على أجهزة الدولة كافة، عبر اعتقال الموظفين بتهمة الانتماء إلى جماعة فتح الله غولن.

وأخيراً، أمر أردوغان بتشكيل «مجلس استشاري» تابع له في القصر الجمهوري، يضم 13 شخصاً، «لإشراف على سير الأمور في البلاد». وقال كبير مستشاري الرئيس، بينالي يلدريم، إن هذا المجلس «سيساعد رئيس الجمهورية خلال أدائه لعمله خلال المرحلة المقبلة»، حيث سيبدأ أردوغان بتروؤ اجتماعات مجلس

الوزراء أيضاً. وتعرض قرار أردوغان وتصريحات يلدريم، لهجوم عنيف من أحزاب المعارضة التي رأت أن أردوغان «يسعى إلى تغيير النظام من برلاني إلى رئاسي عملياً، من دون مراعاة مواد الدستور الحالي، بحيث يصبح هو الرئيس ورئيس الوزراء معاً».

وقالت مصادر في حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، إن أردوغان، من خلال تصرفاته الحالية، يسعى إلى تهينة الرأي العام لاستفتاء شعبي، سيقترحه بعد الانتخابات البرلمانية في حزيران المقبل، في حال فوز حزبه. حينها، يصبح رئيساً للجمهورية بكامل الصلاحيات التشريعية والتنفيذية، وذلك لضمان استمرار حكم حزبه منذ نهاية 2002، بعدما اثبتت استطلاعات عدة للرأي، تراجع شعبية الحزب، خصوصاً بعدما تولى أحمد داوود أوغلو زعامة الحزب ورئاسة الوزراء، لكونه «لا

يملك الكاريزما التي يملكها أردوغان وأثرت خلال شغله للمنصبين المذكورين». وتتوقع مصادر «العدالة والتنمية» مشاركة أردوغان بصورة مباشرة في الحملة الانتخابية للحزب خلال المرحلة المقبلة، على الرغم من تناقض ذلك مع الدستور الذي يفرض على الرئيس أن يكون مستقلاً، ويمتنعه

أمر أردوغان بتشكيل «مجلس استشاري» تابع له في القصر الجمهوري

من الانحياز إلى أي حزب سياسي. ويعيش الإعلام التركي هذه الأيام، فترة خطيرة، بعدما أفادت مصادر عدة، في ساعة متأخرة من ليل أول من أمس، بمعلومات عن خطة أمنية وضعتها الحكومة لاعتقال ما لا

يقل عن 150 من الإعلاميين العاملين في وسائل الإعلام التابعة للاداعية الإسلامي فتح الله غولن، العدو للدود لأردوغان. وقد تجمع المئات من هؤلاء، صباح أمس، أمام القصر العدلي في إسطنبول، وتقدموا بطلبات توضيح حول وضعهم وعن مدى صحة الادعاءات التي أكدها نائب رئيس الوزراء بولنت أرينج بطريقة غير مباشرة. وتحدثت معلومات عن «خطة حكومية للقضاء على كل وسائل الإعلام التابعة لغولن قبل الانتخابات البرلمانية المقبلة»، وذلك بواسطة قرارات «منع البث» التي سيصدرها المجلس الأعلى للإعلام المسيطر عليه من قبل الحكومة، ومن خلال الرقابة المالية المشددة على تلك المؤسسات، في سياق البحث عن أي مبرر لإغلاقها.

وتقول مصادر أخرى إن الحكومة ستستغل هذه الحملة ضد جماعة

فتح الله غولن، وستسعى إلى توسيعها حتى تشمل عدداً مائتاً من الإعلاميين المحسوبين على المعارضة بأشكالها كافة، ليكون الشارح مهياً لسياسات أردوغان ومشاريعه المستقبلية الرامية إلى تحويل تركيا إلى «دولة دينية استبدادية»، على حد قول قيادات المعارضة، وفي مقدمتها زعيم حزب «الشعب الجمهوري»، كمال كليتشدار أوغلو، وزعيم الحركة القومية، دولت بهشلي. وفي هذا الإطار، تستعد الحكومة لإقرار تشريعات جديدة وصارمة ضمن «حزمة إصلاحات الأمن الداخلي»، بذريعة الحفاظ على النظام العام، وسيستنى لها من خلال هذه التشريعات ملاحقة واعتقال كل من يهاجم أردوغان. وأول غيث هذه «الإصلاحات»، اعتقال عضو البرلمان السابق عن حزب «العدالة والتنمية» الحاكم فوزي إيش باشاران، بسبب